تدل كل المؤشرات على اتجاه إدارة جو بايدن للتفاهم مع طهران للعودة إلى الاتفاق النووي، على الرغم من استمرار الخلافات حول بعض النقاط، لكن الإقرار الإسرائيلي بقرب التوصل إلى اتفاق، وإرسال واشنطن وفداً إلى الشرق الأوسط لطمأنة الحلفاء، كلها دلائل على التوجه الأميركي

# أميركا تمهد لاتفاق مع إيران

## إقرار إسرائيلي بقرب التفاهم وواشنطن ترسل وفداً لطمأنة الحلفاء

اعلن اوليانوف عقد مشاورات إيجابية مع الأميركيين في فيينا (الأناضول)

واشنطن، طهران ـ **العربي الجديد**

على الرغم من أن كل المؤشرات والتصريحات تجمع على أن التوصل إلى تفاهم نهائي لإعادة إحياء الاتفاق النووي الموقّع عام 2015، ليس قريباً، مع مواصلة إيران التشديد على رفع كل العقوبات عنها، إلا أن معطيات إضافية باتت تدل على إصرار الإدارة الأميركية على إبرام هذا الاتفاق مع طهران. وبعد محادثات مع مسؤولين إسرائيليين في واشنطن، تركزت على هذا السياق، في مصلحة الجميع، مؤكداً أن «هذا لا يعني بالطبع التسرع، وسياسة الحكومة في محادثات فيينا تتمثل في عدم التسرع وعدم تضييع الفرص في الوقت نفسه». وأكد واعطي «أننا نتابع ما هو في مصلحة البلاد بما يتماشى مع الأسس والأطر التي وضعها قائد الثورة الإسلامية، ويبدو أنه تم اتخاذ خطوات أساسية للغاية في هذا الصدد والاتفاق على اجزاء مهمة حتى الآن». في موازاة ذلك، تتواصل الاجتماعات بين مسؤولين اميركيين وإسرائيليين في واشنطن وتركز على الملف الإيراني. وأعلن السفير الإسرائيلي لدى الولايات المتحدة جلعاد اردان، أنه يتوقع أن تؤدي المفاوضات الجارية لإحياء الاتفاق النووي إلى إبرام الأميركيين والإيرانيين اتفاقاً جديداً في غضون أسابيع. أردان، الذي شارك في محادثات عقدها رئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي مئير بن شابات، الأربعاء مع مستشار الأمن القومي الأميركي جيك سوليفان، قال في حديث لـ«يديعوت أحرونوت» أمس: «أقولها بحزن.. الأميركيون عرضوا أمامنا في السابق، أكد رئيس مكتب ديوان الرئاسة الإيرانية، محمود واعظي، أن «خطوات جيدة جداً اتُّخذت في اجتماعات فيينا».

وفي مقابلة مع وكالة «إرنا» الرسمية، أمس، وصف واعظي مباحثات فيينا بـ«المعقّدة»، مضيفاً «نظراً للتعقيد الذي تتسم به هذه المباحثات، فإن ما تم إنجازه حتى الآن يبعث على الأمل، وقد تم اتخاذ خطوات جيدة للغاية حتى الآن». وأشار إلى أن «المتطرفين داخل الولايات المتحدة، وكذلك الكيان الصهيوني يسعون إلى إفشال هذه المباحثات، كما أن بعض دول المنطقة تسعى وراء ذلك أيضاً، ولكن المهم هو أن نعتني بالعمل على إنجاحها عاجلاً». ولفت إلى أن رفع الحظر في أسرع وقت ممكن يصب في مصلحة الجميع، مؤكداً أن «هذا لا يعني بالطبع التسرع، وسياسة الحكومة في محادثات فيينا تتمثل في عدم التسرع وعدم تضييع الفرص في الوقت نفسه». وأكد واعظي «أننا نتابع ما هو في مصلحة البلاد بما يتماشى مع الأسس والأطر التي وضعها قائد الثورة الإسلامية، ويبدو أنه تم اتخاذ خطوات أساسية للغاية في هذا الصدد والاتفاق على اجزاء مهمة حتى الآن». في موازاة ذلك، تتواصل الاجتماعات بين مسؤولين اميركيين وإسرائيليين في واشنطن وتركز على الملف الإيراني. وأعلن السفير الإسرائيلي لدى الولايات المتحدة جلعاد اردان، أنه يتوقع أن تؤدي المفاوضات الجارية لإحياء الاتفاق النووي إلى إبرام الأميركيين والإيرانيين اتفاقاً جديداً في غضون أسابيع. أردان، الذي شارك في محادثات عقدها رئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي مئير بن شابات، الأربعاء مع مستشار الأمن القومي الأميركي جيك سوليفان، قال في حديث لـ«يديعوت أحرونوت» أمس: «أقولها بحزن.. الأميركيون عرضوا أمامنا في السابق، أكد رئيس مكتب ديوان الرئاسة الإيرانية، محمود واعظي، أن «خطوات جيدة جداً اتُّخذت في اجتماعات فيينا».

> أردان: تقديرات بأن الجانبين سيتوصلان لتفاهم خلال أسابيع
>
> مسؤول إيراني: خطوات جيدة جداً اتُّخذت في اجتماعات فيينا

الصعوبات في المفاوضات مع إيران، لكن التقديرات في إسرائيل تشير إلى أن الجانبين سيتوصلان إلى تفاهم في الأسابيع المقبلة»، متابعاً «قد تكون هناك بعض الخلافات حول عدد العقوبات التي سترفعها الولايات المتحدة وكيف ستعود إيران للالتزام بالاتفاق. لكن الإيرانيين أدركوا أن هناك رغبة عامة في العودة إلى الاتفاق النووي القديم الموقع في عهد الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما. نعتقد أن العودة إلى هذه الاتفاقية السيئة خطأ كبير».

وفي حديث آخر لإذاعة الجيش الإسرائيلي، قال اردان إن الاتفاق المتوقع مع طهران لن يمنعها من امتلاك سلاح نووي. وتابع أنه تم الاتفاق في المحادثات بين الأميركيين والإسرائيليين على «أن تقصرف كل من الدولتين بشفافية والا تفاجئ كل منهما الأخرى». وتابع «الإدارة الأميركية ستستمر في مراعاة حرية إسرائيل في العمل ضد التهديد الإيراني». واعتبر أن «الاتفاق النووي المتوقع لن يمنع طهران من امتلاك سلاح نووي، بل سيؤدي إلى رفع معظم العقوبات عنها في غضون عدة سنوات».

وكان موقع «والاه» الإسرائيلي قد ذكر أن المحادثات التي تجريها الوفود الإسرائيلية في واشنطن مع المسؤولين الأميركيين لم تنجح في تقليص مستوى الخلاف بشأن عودة إدارة بايدن المرتقبة إلى الاتفاق النووي مع إيران، إلا أن الطرفين اتفقا على مواجهة التهديدات الإقليمية التي تمثلها طهران، لاسيما دعمها للجماعات التابعة لها بأسلحة متطورة. ونوه الموقع إلى أن الطرفين اتفقا على تجنب المواجهة العلنية حتى لا يتم المس بالتعاون الثنائي في مواجهة تحديات أخرى.

ونقل الموقع عن مصادر أن أحد العوائق التي تحول دون التوصل لاتفاق حول إحياء الاتفاق النووي حالياً يتمثل في إصرار إيران على أن تقوم إدارة بايدن برفع كل العقوبات الأميركية وضمنها تلك التي فرضتها إدارة أوباما ردا على سجل حقوق الإنسان في إيران وتدخلاتها الإقليمية. ونقل الموقع عن مسؤول إسرائيلي قوله إن تل أبيب راضية عن البيان الذي صدر بعيد اللقاء عن البيت الأبيض والذي شدد على خطورة التهديد الإيراني في المنطقة ودعم الولايات المتحدة لحق أميركا في الدفاع عن نفسها، معتبرا أن هذا يعكس احترام الإدارة الحالية لمواقف إسرائيل رغم الخلافات بين الجانبين. وحسب الموقع فإن النتيجة العملية للقاء بن شابات وسوليفان هو الاتفاق على تشكيل فريق أميركي إسرائيلي لبحث سبل مواجهة التهديدات الإقليمية التي تمثلها إيران.

وفي مسعى من إدارة بايدن لطمأنة الحلفاء بشأن المباحثات التي تجريها مع إيران في فيينا»، فإنها تعتزم إرسال وفد رفيع إلى المنطقة، بحسب وكالة «بلومبيرغ» الأميركية. من جهتها، نقلت وكالة «رويترز» عن مسؤول أميركي كبير أن فريقاً من المبعوثين الأميركيين «سيسافر خلال الأسبوع المقبل إلى الشرق الأوسط لمناقشة عدد من القضايا الهامة المتعلقة بالأمن القومي الأميركي والجهود المستمرة لتخفيف التوتر في المنطقة». وذكر مصدر مطلع لـ«رويترز»، أن الوفد سيرأسه منسق سياسات الشرق الأوسط في مجلس الأمن القومي التابع للبيت الأبيض بريت ماكغورك، ومستشار وزارة الخارجية الأميركية ديريك شوليه. وعلى الرغم من أن مسار الرحلة لا يزال غير واضح، فإن هناك خططاً مبدئية للوفد لزيارة السعودية والإمارات ومصر والأردن، وفق الوكالة. ومن المتوقع أن يناقش المسؤولون أيضاً قرار الإدارة الأميركية بالمضي قدماً في صفقة لبيع عتاد حربي للإمارات بقيمة 23 مليار دولار، يشمل طائرات من طراز «إف-35» وأخرى مسيّرة.

## لينداركينغ يبدأ جولة خليجية

توجه المبعوث الخاص إلى اليمن تيم ليندركينغ، أمس الخميس، إلى السعودية وسلطنة عُمان بهدف إجراء محادثات حول الوضع في اليمن. وذكرت الخارجية الأميركية، مساء أول من أمس الأربعاء، أن «ليندركينغ سيجري خلال زيارته محادثات حول الوضع في اليمن مع المسؤولين في السعودية وسلطنة عُمان، وذلك بالتعاون مع مبعوث الأمم المتحدة الخاص لليمن مارتن غريفيث». وأضاف البيان أن «المباحثات ستركز على ضمان وصول السلع والمساعدات الإنسانية بانتظام ومن دون عوائق في أنحاء اليمن، ودعم وقف دائم لإطلاق النار، وانتقال الأطراف لعملية سياسية». وأوضحت الوزارة أن «المبعوث الخاص إلى اليمن يعتمد في مباحثاته على الإجماع الدولي لوقف هجوم الحوثيين على مأرب، والذي لن يؤدي إلا إلى تفاقم الأزمة الإنسانية التي تهدد الشعب اليمني». وتعقد معركة السيطرة على محافظة مأرب اليمنية الجهود الأميركية للوصول إلى وقف لإطلاق النار يلزم لإنهاء الحرب. وكان ليندركينغ وصف الأسبوع الماضي معركة مأرب، بأنها «أكبر تهديد منفرد لجهود السلام»، معتبراً أن «دعم إيران للحوثيين كبير جداً وفتاك». وجعل الرئيس الأميركي جو بايدن منذ توليه منصبه في 20 يناير/كانون الثاني الماضي اليمن من أولويات سياسته الخارجية، فعين ليندركينغ، الخبير بالملفات الخليجية، للمساعدة في أحياء محادثات الأمم المتحدة المتعثرة لإنهاء الصراع.

(الأناضول، رويترز)

## شبكة نافالني تحلّ نفسها

فيما تشدد موسكو إجراءاتها القمعية ضدّ المعارضة، اتخذت شبكة المعارض الروسي الأبرز للكرملين، الكسي نافالني، قراراً بحلّ نفسها، بحسب ما أعلن ليونيد فولكوف، وهو أحد المقربين من نافالني أمس الخميس. ويأتي القرار لحل شبكة المكاتب الإقليمية لمنظمة المعارض الروسي، المناهضة للفساد والمهددة بإعلانها «متطرفة»، لتجنب تعريض أعضائها لعقوبات قاسية بالسجن، على غرار ما يواجهه نافالني نفسه. وأكد فولكوف التوجه لـ«حل شبكة الكسي نافالني رسمياً»، موضحاً أن بعض المكاتب الإقليمية ستستمر في العمل بشكل مستقل. ومن أبرز المنظمات المرتبطة بنافالني، والمهددة بإعلانها متطرفة بناء على طلب من الادعاء العام الروسي، صندوق مكافحة الفساد الذي أنشأه في 2011. وجاء الإعلان تزامناً مع ظهور نافالني أمس للمرة الأولى علناً منذ انتهاء إضرابه عن الطعام، خلال جلسة استماع في المحكمة بقضية تشهير ضد أحد قدامى المحاربين في الحرب العالمية الثانية، وقد بدا في تسجيل فيديو هزيلاً ويرتدي برزة السجناء. وقال في التسجيل: «تم اقتيادي إلى الحمام أمس. كانت هناك مرآة نظرت إلى نفسي: أنا مجرد هيكل عظمي رهيب»، مؤكداً عودته لتناول الطعام.

(رويترز، فرانس برس)

## ميانمار: استهداف قاعدتين للجيش

استهدفت صواريخ قاعدتين جويتين للجيش في ميانمار، أمس الخميس، وذلك مع مرور نحو 3 أشهر من اضطرابات، أطلق شرارتها انقلاب عسكري في أول فبراير/شباط الماضي. وذكر الجيش في ميانمار أن صواريخ أطلقت على قاعدتي ماغواي ومينكيتلا وسط البلاد، من دون وقوع إصابات. وقال المتحدث باسم الجيش أي ثازين مينت إن الهجوم لم تتبنه أي جهة بعد، موضحاً أن «قوات الأمن تحقق للاحقة مرتكبي هذه الأعمال». وذكرت وكالة أنباء «دلتا»، في منشور على «فيسبوك»، أن ثلاثة انفجارات وقعت في قاعدة جوية بالقرب من بلدة ماغواي. وفي وقت لاحق، أطلقت خمسة صواريخ على إحدى القواعد الجوية الرئيسية بالبلاد، في ميكتيلا، إلى الشمال الشرقي من ماغواي، حسبما أفاد المراسل ثان وين هلاينج، الذي كان بالقرب من القاعدة في ذلك الوقت.

وتشهد ميانمار تظاهرات وحملة عصيان مدني منذ الانقلاب، كما تصاعد التوتر بين الجيش وبعض المجموعات العرقية. ووقعت هجمات، خصوصاً بالقرب من الحدود التايلاندية، بين الجيش و«الاتحاد الوطني للكارين»، وهي إحدى المجموعات المتمردة الكبرى. ورد الجيش على هذا الهجوم بشن غارات جوية كانت الأولى منذ أكثر من 20 سنة في هذه المنطقة. وشن الجيش غارات جوية جديدة في المنطقة، أمس الخميس، حسب حاكم مقاطعة ماي هونغ سون، سيتشاي جيندالوانغ.

(فرانس برس، رويترز)

## شرق غرب

### إخطار بترحيل أهالٍ في الأغوار

أخطرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي، أمس الخميس، أهالي خربة حمصة الفوقا في الأغوار الشمالية الفلسطينية بالضفة الغربية المحتلة، بترحيلهم للمرة الثامنة منذ العام الماضي، وللمرة الخامسة خلال 3 أشهر. وأوضحت «هيئة مقاومة الجدار والاستيطان الفلسطينية»، في بيان، «أن قوات الاحتلال اقتحمت خربة حمصة، وسلمت إخطارات مكتوبة لكافة العائلات، لإخلاء مساكنهم، بذريعة إجراء تدريبات عسكرية، يوم الإثنين المقبل، من الساعة السابعة مساء ولغاية الساعة 11 صباحاً من صباح اليوم التالي (الثلاثاء)».

(العربي الجديد)

### غانتس «لا يمانع» التناوب مع نتنياهو

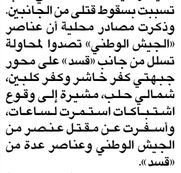

كشف موقع «والاه»، أمس الخميس، أن زعيم حزب «كاحول لفان» بيني غانتس (الصورة)، لم يرفض فكرة التناوب على رئاسة الحكومة مع رئيس الوزراء الحالي بنيامين نتنياهو، إلا أن شرطه بأن يحصل وزراء حزبه على حق النقض على أي قرار يمكن أن تتخذه هذه الحكومة، قوبل بالرفض من قبل حزب «الليكود» الحاكم.

(العربي الجديد)

### ليبيا: «5+5» تهدد بفضح معرقلي فتح طريق مصراتة ـ سرت

هددت اللجنة العسكرية الليبية المشتركة «5+5»، أمس الخميس، بتسمية من يعرقل فتح طريق مصراتة - سرت الساحلي، شمالي وسط البلاد، لاتخاذ الإجراءات اللازمة حيالهم، في حال تعذر فتحه. وذكرت في ختام اجتماعاتها الأول، التي انطلقت يوم الأحد الماضي، أنها تعمل على «تكثيف جهودها لتسريع عملية تنفيذ بنود وأحكام اتفاق وقف إطلاق النار (وقع في 23 أكتوبر/تشرين الأول 2020)، ودعوتها الدول لإخراج مرتزقتها والمقاتلين الأجانب من البلاد فوراً».

(الأناضول)

### سورية: اشتباكات بين «الجيش الوطني» و«قسد»

صدّ «الجيش الوطني السوري»، مساء أول من أمس الأربعاء، محاولة تسلل لـ«قوات سورية الديمقراطية» (قسد)، شمالي حلب، تسببت بسقوط قتلى من الجانبين. وذكرت مصادر محلية أن عناصر «الجيش الوطني» تصدوا لمحاولة تسلل من جانب «قسد» على محور جبهتي كفر خاشر وكفر كلبين، شمالي حلب، مشيرة إلى وقوع اشتباكات استمرت لساعات، وأسفرت عن مقتل عنصر من الجيش الوطني وعناصر عدة من «قسد».

(العربي الجديد)

### روسيا تنفي وقف بناء قاعدتها في السودان

نفت السفارة الروسية بالخرطوم، أمس الخميس، التقارير حول وقف السلطات السودانية بناء قاعدة عسكرية روسية في منطقة فلامنغو، قرب بورتسودان، على ساحل البحر الأحمر. وأوضحت السفارة في بيان، أن الجانب الروسي لم يتسلّم من الجانب السوداني ما يفيد بوجود قرار بوقف بناء القاعدة العسكرية التي تم الاتفاق عليها في عام 2017، أثناء زيارة الرئيس السابق عمر البشير لموسكو ولقائه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين.

(العربي الجديد)

# انتخابات النظام السوري: الكثير من الكومبارس الموالين للأسد

ستضغط الأجهزة الأمنية التابعة لنظام بشار الأسد على البرلمان من أجل تمرير تواقيع لمرشح أو اثنين لـ«منافسة» الأسد في الانتخابات الرئاسية، التي يبدو أنها ستكون شبيهة بالتي أجريت في 2014

**أمين العاصي**

جل السوريين بمناطق النظام غير مكترثين بالانتخابات (لوي بشارة/فرانس برس)

مشهد آثار سخرية السوريين على وسائل التواصل الاجتماعي، خصوصاً أن كل المرشحين يعلنون ولاءهم المطلق لبشار الأسد، ما يؤكد أن هذه الانتخابات فصل جديد من مسرحية سياسية عبثية بدأت في 1970 مع استيلاء حافظ الأسد على السلطة. وفي العام 2000 كان الفصل الثاني حين عُدّل الدستور خلال دقائق لتمرير استلام الأسد الابن السلطة، إذ لم يكن في حينه قد وصل للسن القانوني الذي نص عليه هذا الدستور الذي كان والده قد وضعه في 1973. ويتعيّن على كل مرشح للانتخابات أن ينال تأييد 35 عضواً على الأقل من أعضاء «مجلس الشعب» (البرلمان) البالغ عددهم 250، والذي يهيمن عليه حزب «البعث» الحاكم للبلاد منذ 1963.

ورجحت مصادر مطلعة في دمشق، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن تكون الأجهزة الأمنية التابعة للنظام «قد وجّهت أعضاء مجلس الشعب لمنح تأييدهم إلى جانب بشار الأسد للمرشح عبد الله سلوم عبد الله لخوض الانتخابات»، مشيرة إلى أنه «لم يتم بعد حسم اسمي المرشحين الثالث والرابع»، موضحة أن عبد الله كان عضواً في «مجلس الشعب» في الدورة الماضية، وهو قيادي في حزب «الوحدويين الاشتراكيين» الذي يدور في فلك «البعث». وتعد نتائج هذه الانتخابات، التي لا تعترف بها المعارضة السورية، محسومة لصالح بشار الأسد الذي يفقد السيطرة على نحو نصف مساحة البلاد، و«تحوّل إلى مجرد واجهة سياسية جوفاء للجانبين الروسي والإيراني»، وفق مصادر في المعارضة.

ورأى المحلل السياسي رضوان زيادة، في حديث مع «العربي الجديد»، أن أياً من المرشحين، باستثناء بشار الأسد، «لن يستطيع الحصول على توقيع 35 عضواً في مجلس الشعب». وأضاف «برأيي ستطلب الأجهزة الأمنية من مرشح واحد أو اثنين البقاء، والحصول على دعم 35 عضواً، للإيحاء بأن هناك منافسة في الانتخابات، وإخراج المسرحية كما حدث في انتخابات عام 2014، حين نال بشار الأسد نسبة 88 في المائة في انتخابات شكلية». وأشار إلى أن النظام يدرك أن السوريين يعرفون جيداً أبعاد هذه المسرحية «لكنه لا يكترث لأحد»، مضيفاً أن «ترداد الكذب ليس هدفه إقناع الخصم أحياناً، وإنما فقط التشويش على رواية الطرف الآخر. لكن كل هذا لن يغير أي شيء من انعدام مصداقية أو شرعية الانتخابات بشكل كامل».

من جهته، توقع الصحافي أيمن عبد النور «ألا يحصل أي مرشح، باستثناء بشار الأسد، على النسبة المطلوبة من تأييد أعضاء مجلس الشعب»، مضيفاً، في حديث مع «العربي الجديد»: «ربما تمدد المحكمة الدستورية مدة تلقي طلبات ترشح جديدة». وأشار إلى أن الأجهزة الأمنية في النظام «دفعت بمرشحين من كل المكونات القومية والمذهبية باستثناء المسيحيين»، مضيفاً: يحاول النظام الإيحاء بأنه يمارس الديمقراطية.

ونظرة على أسماء المرشحين تظهر أن جلهم مغمور أو مجهول لدى غالبية السوريين، باستثناء البعض، ومنهم محمود مرعي، المعروف جيداً لدى الشارع السوري المعارض، إذ كان قد انضم إلى صفوف المعارضين للنظام، ثم خرج إلى العاصمة المصرية القاهرة في العام 2012، قبل أن يعود إلى سورية في 2014 ليؤسس مع آخرين ما سمّي بـ«هيئة العمل الوطني الديمقراطي»، التي انضمت إلى سلسلة من الأحزاب والهيئات التي شُكّلت من قبل أجهزة النظام الأمنية.

وتُقابل انتخابات النظام الرئاسية بسيل من التعليقات الساخرة على مواقع التواصل، وباتت مجال تندر على المرشحين الذين يعلنون الولاء لبشار الأسد، المنافس المفترض لهم في الانتخابات، في مشهد كاريكاتوري غير مألوف في العالم أجمع. وذكر أحد الكتّاب المقيمين في دمشق، طالباً عدم ذكر اسمه، لـ«العربي الجديد»، أن «جل السوريين في مناطق النظام غير مكترثين بالانتخابات»، مضيفاً: «هي آخر همهم، فالهم الأكبر هو الحصول على مستلزمات الحياة الضرورية. أي انتخابات في بلد ينهار فيه كل شيء؟!».

وحتى 14 أكتوبر/ تشرين الأول من العام الماضي، سجّلت «المفوضية العليا لشؤون اللاجئين» التابعة للأمم المتحدة 5,570,382 لاجئاً سورياً، 3,626,734 منهم في تركيا، و879,529 في لبنان، و659,673 في الأردن، و242,704 في العراق، و130,085 في مصر، و31,657 في دول شمال أفريقيا (تونس، الجزائر، المغرب، ليبيا، السودان)، وذلك استناداً إلى الإحصائيات الرسمية والأعداد المسجلة لدى المفوضية فقط. ولا تشمل هذه الإحصائية اللاجئين في أوروبا، الذين يفوق عددهم المليون، إذ تستضيف ألمانيا بمفردها 600 ألف لاجئ سوري. وفي داخل البلاد هناك ملايين النازحين من مدنهم وبلداتهم وقراهم، الواقعين تحت وطأة أزمات معيشية خانقة.

### دعوة 14 برلمانياً

وجه النظام السوري الدعوة الى 14 برلمانياً لـ«مواكبة الانتخابات الرئاسية» المقرر اجراؤها في 26 مايو/أيار المقبل، والتي توالت المواقف الدولية المشككة في شرعيتها، إذ أكد المندوب الفرنسي، نيكولا دي ريفيير (الصورة)، عدم اعتراف بلاده بأي مشروعية لهذه الانتخابات، كونها تستثني السوريين المقيمين بالخارج، وتغيب عنها الرقابة الدولية. كما احتجت مندوبة بريطانيا سوزانا فاري على الاوضاع المرافقة لاجراء الانتخابات.

تقرير

يهدف تركيز المخترقين لأجهزة أمنية حكومية، خصوصاً لوكالة شؤون الاستخبارات، في العراق على نشر معلومات حول أنشطة حزب «البعث» المحظور، وإيميلات مسؤولين، إلى ابتزاز الحكومة، وكذلك قيادات أمنية مهمة تتقاطع مع فصائل مسلحة في «الحشد الشعبي»

ترتبط الجهة المتورطة بالاختراق بفصائل ضمن «الحشد» (أحمد الربيعي/فرانس برس)

# اختراق إلكتروني عراقي

## اتهامات بتورط مليشيات بهدف ابتزاز الحكومة

بغداد ـ **زيد سالم**

على الرغم من نفي وزارة الداخلية العراقية بشكل رسمي وجود أي عمليات اختراق إلكترونية لأجهزة أمنية عراقية، وتحديداً الاستخبارية منها، فإن منصات تابعة لفصائل مسلحة على تطبيق «تلغرام» تواصل منذ أكثر من أسبوع نشر معلومات وتفاصيل أمنية تقول إنها استولت عليها من أجهزة أمنية تمت قرصنة أنظمتها الإلكترونية. وذكرت، في أحد تعليقاتها، أن «هاكر» صينياً تولى مهمة الاختراق لقاعدة بيانات وكالة شؤون الاستخبارات والتحقيقات في وزارة الداخلية، التي يديرها الفريق أحمد أبو رغيف، المقرب من رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي. وأصدر مدير العلاقات والإعلام في وزارة الداخلية العراقية اللواء سعد معن، بياناً مهمة بوزارة الداخلية، وكذلك مدير مكتب رئيس الوزراء رائد جوحي».

وتتولى «الوحدة 1000»، و«صابرين نيوز»، و«نيو سايبر»، وقنوات أخرى على تطبيق «تلغرام»، باتت تطلق على نفسها اسم «فريق الإعلام المقاوم»، عملياً نشر أخبار آخر الاختراقات الإلكترونية لمواقع حكومية، وتنشر معلومات بشأنها بين وقت وآخر، من بينها قاعدة معلومات عن أعضاء حزب «البعث» المحظور، وأيضاً أسماء ضباط في جهاز المخابرات ومعلومات عن تنقلاتهم في دوائر أمنية بالأسماء الحقيقية لهم، فضلاً عن عمليات اختراق مواقع إلكترونية، بعضها يعود إلى فضائيات عراقية ومواقع إخبارية تعتبرها تلك المنصات معادية لها، وتشترك في كونها مناهضة للنفوذ الإيراني في العراق.

وأمس الخميس، طالب عضو لجنة الأمن والدفاع في البرلمان العراقي بدر الزيادي السلطات الأمنية بـ«الكشف عن دقة معلومات الخروقات الحاصلة لمواقع إلكترونية حساسة في أجهزة الأمن في البلاد». وقال إنه «ليس من الممكن أن تكون بيانات العراقيين عرضة لفرق قراصنة المواقع، إلى الحد الذي يجعل معلومات المواطنين سهلة المنال بهذا الشكل». ولفت، في حديث مع «العربي الجديد»، إلى أن «اللجوء إلى الحكومة الإلكترونية جعل العراق يتخلص من ظاهرة الحرائق التي كانت تصيب بعض دوائر الدولة، وبالتالي تؤدي إلى مشاكل على مستوى ضياع بيانات العراقيين أو معلوماتهم الشخصية. لكن تعرُّض المواقع الخاصة ببيانات العراقيين لاختراق هو ظاهرة جديدة، لا بد من التأكد منها ووضع حد لها، حتى لو كان من خلال الاستعانة بالخبرات العالمية المعروفة في هذا المجال».

من جهته، اعتبر المتحدث باسم وزارة الداخلية العراقية خالد المحنا أن الحديث عن اختراق إلكتروني لصفحات ومواقع أجهزة أمنية تابعة للدولة العراقية «مجرد شائعات». وأضاف، في اتصال هاتفي مع «العربي الجديد»، أن «وزارة الداخلية لا تنخرط في الرد على كل شائعة تنتشر على مواقع التواصل الاجتماعي، ولو كان هذا الاختراق حقيقياً لأعلنت السلطات في البلاد في بيان رسمي عن هذا الأمر». وبيّن أن «نشر هذه الشائعات يندرج ضمن المناكفات السياسية بين الأحزاب، التي تسعى للحصول على مكاسب معينة»، رافضاً التعليق على الملفات والوثائق التي نشرتها تلك المنصات على تطبيق «تلغرام».

الخبير في الشأن الأمني العراقي، سعد الحديثي، اعتبر، في حديث مع «العربي الجديد»، أن مسألة الأختراقات الإلكترونية امتداد لمشكلة تسرب الوثائق والكتب الرسمية ونشرها على مواقع التواصل، وقد أخرجت الحكومات المتعاقبة أكثر من مرة، بما فيها تسريب أخبار إطلاق الحملات العسكرية والعمليات الأمنية قبل حصولها بساعات، أو حتى يوم أو يومين. وأضاف الحديثي أن «السلطات العراقية تعاني من تخلّف واضح في مجال التقنيات، وكيفية الحفاظ على سرية البيانات والمعلومات. وقد تعرضت مواقع حكومية عدة لاختراقات كثيرة من قبل شبان غاضبين خلال فترة التظاهرات ضد حكومة عادل عبد المهدي، وتبين أنهم مجرد هواة. لذا، فإن مسألة نجاح هجوم منظم من قبل فرق هاكرز غير مستغربة». واعتبر أن «تركيز المخترقين على نشر معلومات حول أنشطة حزب البعث، وبعض التلميحات الأخرى، قد يأتي من باب الابتزاز للحكومة، كون المعلومات الأخرى متعلقة بتنظيم داعش، وتسريبها يصب في صالح الإرهاب بطبيعة الحال». وأضاف أن «نفي الوزارة لا يكفي، وعليها أيضاً توضيح مصدر المعلومات التي تقوم تلك الجهات بنشرها، في حال كانت تهدف لإقناع الرأي العام بعدم وجود اختراق».

بيانات ضباط ومصادر تلك الأجهزة وإيميلات لمسؤولين بارزين فيها، ومعلومات أمنية واستخبارية تتعلق بأهداف تتابعها القوات العراقية». وبحسب المصادر ذاتها، فإن تلك الهجمات أسفرت فعلاً عن اختراق مؤقت لعدد من أنظمة وكالة الاستخبارات تحديداً، وكذلك الاستيلاء على إيميلات حكومية، لكن تمت استعادتها بعد ساعات. وكشفت المصادر ذاتها عن أن الجهة التي نفّذت الهجمات الإلكترونية كانت تعمل من داخل العراق بحسب ما أسفرت عنه التحقيقات لغاية الآن، كما جرى التوصل إلى معلومات مهمة حيال المشتبه بهم تقود جميعها إلى أن الجهة المتورطة ترتبط بفصائل مسلحة ضمن «الحشد الشعبي»، وتمتلك مقرات في منطقتي الكرادة وعرصات الهندية، وكانت إحدى عمليات الاختراق التي استهدفت جهازاً أمنياً حساساً في الدولة، قد تمت من مبنى ملحق بمكتب قناة فضائية تعود لأحد الفصائل المسلحة البارزة بمنطقة الكرادة في بغداد. وأكدت أن «هدف تلك العمليات كان ابتزاز الحكومة، وكذلك قيادات أمنية مهمة تتقاطع مع الفصائل المسلحة تلك، وأبرزها اللواء احمد أبو رغيف رئيس وكالة الاستخبارات، وقيادات أمنية

> أسفرت الهجمات عن اختراق مؤقت لعدد من أنظمة الاستخبارات
>
> الزيادي: اختراق مواقع بيانات العراقيين ظاهرة جديدة

إحباط هجوم

اعلنت السلطات الامنية العراقية، امس الخميس، احباط هجوم انتحاري بحزام ناسف، كان يستهدف مديرية الامن الوطني في محافظة كركوك، فيما اكدت سقوط جريحين من عناصر الامن من جراء عملية اطلاق النار. واعلن مسؤول امني ان المدينة تشهد تصعيدا في نشاط «داعش».



خاص

تواصل إيطاليا سياسة يمكن وصفها بزيادة الصفقات العسكرية المطلوب من مصر عقدها، مقابل استمرار الضغوط الرسمية في إطارها الحالي، بما في ذلك قضية مقتل جوليو ريجيني

# السلاح الإيطالي لمصر

## القاهرة في صدارة قائمة المستوردين

القاهرة ـ **العربي الجديد**

أودعت الحكومة الإيطالية منذ ساعات لدى البرلمان المحلي تقريرها السنوي عن مبيعات الأسلحة الإيطالية لدول العالم في عام 2020، ليؤكد ما سبق ونشرته خلال العام الماضي، منذ بدء الاتفاق المصري الإيطالي مطلع 2020، على عقد صفقة تسليح قياسية، ربما تصل قيمتها إلى أكثر من 10 مليارات يورو على عدة سنوات، من أن القاهرة ستكون المشتري الرئيسي للأسلحة الإيطالية لأكثر من خمس سنوات مقبلة، على أرجح تقديرات المصادر الدبلوماسية والعسكرية المصرية والأوروبية المتابعة لتطورات علاقات الشد والجذب المعقدة بين البلدين، منذ حادث مقتل جوليو ريجيني مطلع 2016 وفشل التعاون الأمني القضائي بين البلدين لكشف غموض هذه الواقعة، إلى حد تحريك دعوى غيابية جنائية في روما ضد أربعة ضباط مصريين.

وحصلت «العربي الجديد» على التقرير الذي صدر هذا العام مبكراً بنحو شهر عن موعده المعتاد. وكشف عن حلول مصر في المرتبة الأولى على قائمة المستوردين، كأعلى الماضي، ولكن بقيمة قرارات اعتماد لصفقات الأسلحة تتخطى 991 مليون يورو (أي نحو مليار دولار). ويعتبر هذا الرقم الأضخم في تاريخ العلاقات العسكرية بين البلدين. ففي العام الماضي كانت القيمة 870 مليون يورو. وفي 2018 كانت قيمة الصفقات 69 مليون يورو فقط، وكان هذا في وقته رقماً قياسياً يمثل أكثر من ضعف أكبر مبلغ دفعته مصر لنظير الأسلحة الإيطالية في عام واحد على الإطلاق، وبرقم يفوق بكثير سعر مشترياتها من الأسلحة والذخيرة من 2013 إلى 2017. ففي 2013 استوردت مصر أسلحة من إيطاليا بمبلغ 17,2 مليون يورو. وفي 2014 استوردت بمبلغ 31,8 مليون يورو، وفي 2015 بلغ ثمن الواردات 37,6 مليون يورو، ثم انخفضت بشكل ملحوظ في 2016 ليبلغ سعرها 7,1 ملايين يورو. وفي 2017 ازدادت قيمتها إلى 7,4 ملايين يورو، قبل أن تبدأ القفزات في 2018، أي أن مصر اشترت أسلحة إيطالية بمبلغ مليار و944 مليون يورو منذ مقتل ريجيني، الذي تدعي جهات التحقيق المصرية الآن أنه كان «أذا تحركات مريبة» وتزعم أنه «قُتل على يد مجموعة ترغب في إفساد العلاقة بين البلدين».

وبالعودة إلى تفاصيل عام 2020، تبين أن 90 في المائة من هذا المبلغ يعادل ما دفعته مصر حتى الآن من قيمة الفرقاطتين «فريم»، «الجلالة وبرنيس» من تصنيع شركة «فينكانتيري». وسبق وكشف تقرير مالي سري، اطلعت «العربي الجديد» على نسخة منه، أن اتفاقية القرض الإيطالي الموقعة بين وزارة الدفاع المصرية وهيئة تنمية الصادرات الإيطالية «SACE» ومجموعة البنوك ومؤسسات التمويل الإيطالية، لتمويل جزء من صفقة التسليح الإيطالية، يبلغ 500 مليون يورو، أي ما يعادل أقل بقليل من نصف القيمة الإجمالية للمرحلة الأولى من صفقة التسليح القياسية، والتي تبلغ 1,1 مليار دولار قيمة الفرقاطتين.

ووفقاً للمعلومات، فإن مؤسسة الودائع والقروض الإيطالية الحكومية «C.d.e.p»، التي تديرها وزارة الاقتصاد، قد وافقت على منح وزارة الدفاع المصرية هذا القرض لضمان تنفيذ الصفقة في أسرع وقت، وبضمان حكومي مصري ممثل في وزارة المالية، وبضمان مقابل من هيئة تنمية الصادرات الإيطالية، التي تختص بتمويل المساعدات والقروض الإيطالية الرسمية للدول التي تستثمر فيها الشركات الإيطالية. ومن الجانب الأوروبي، اشترك في تمويل القرض ثلاثة بنوك ومؤسسات كبرى، منها بنك إيطالي كبير يملك حالياً بنكاً مصرياً تمت خصخصته منذ سنوات، وبنك فرنسي شهير كانت له فروع في مصر سابقاً، وكذلك بنك إسباني كبير. أما باقي تفاصيل صفقات العام الماضي، فتتلخص في حصول مصر على أسلحة أخرى وذخائر وأنظمة معلوماتية وإدارية، وبعضها تم تركيبه على الفرقاطتين، والبعض الآخر تم استخدامه من قبل القوات الجوية.

وذكرت المصادر أن الاعتمادات الخاصة بالعامين الماضيين، والتي بدأ إصدارها في مايو/أيار 2019، جزء محسوب من الصفقة القياسية الإجمالية التي ستتخطى 10 مليارات يورو بين البلدين، وسوف يتم تقسيطها على مراحل، بناء على اتفاق بين القاهرة وروما، وربما تصل إلى 11 ملياراو 500 مليون إذا استقرت مصر على شراء بعض قطع «الكورفيت» الشبحي الإضافية، في إطار سباق التسليح القائم في البحر المتوسط.

> القاهرة قسّمت صفقة التسليح مع إبقاء الأولوية للفرقاطتين
>
> مصر اشترت أسلحة إيطالية بنحو مليارَي يورو منذ مقتل ريجيني

وذكرت المصادر أن مصر كانت قد طلبت تقسيم صفقة التسليح القياسية إلى عدة مراحل، لتسهيل صدور خطابات الاعتماد من الخارجية الإيطالية، والتهرب من استمرار ضغط دوائر إيطالية عديدة لتعطيل الصفقة، لحين تحقيق تقدم ملموس في كشف الحقيقة والتعاون القضائي حول مقتل ريجيني. كما أن الشركات المصنّعة، والتي لها علاقات قوية بمصر، أبلغت بأنه سيصعب عليها تسليم جميع القطع المطلوبة في الصفقة خلال فترة قصيرة. وبناء على مشورة بعض السياسيين في أحزاب ودوائر يمينية، قريبة الصلة بالنظام المصري، وعلى تواصل مستمر مع السفارة المصرية في روما، وكذلك مع عدد من رؤساء شركات التسليح التي ستستفيد من الصفقة المصرية، فإن القاهرة أرتأت تقسيمها إلى عدة صفقات صغيرة، على أن تكون الأولوية للفرقاطتين، واحتمالية تأجيل الحصول على طوافات ومقاتلات من طراز «يوروفايتر تايفون» إلى السنوات المقبلة.

وفي يناير/كانون الثاني الماضي، أشعرت السفارة المصرية في روما بشأن وجوب اتخاذ تحركات سياسية واستخباراتية واقتصادية عالية المستوى وسريعة، بسبب رصدها تصاعداً في الخطاب النيابي والسياسي والإعلامي المعارض في إيطاليا، سعياً لإلحاق مصر بكل من السعودية والإمارات في تطبيق القانون المحلي رقم 185 لسنة 1990 الذي يمنع توريد أسلحة إيطالية الصنع إلى الدول التي تنتهك حقوق الإنسان. ومن حصيلة الخلاف بين وزراء حكومة جوزيبي كونتي إزاء التعامل مع القاهرة، وعدم قدرة أصحاب التيار المهادن لمصر على إعلان موقفهم بصورة كاملة، فإن روما متوافقة حتى الآن على المضي قدماً في سياسة يمكن وصفها بـ«زيادة كلفة الاعتذارات المصرية»، أو بالأحرى زيادة الصفقات المطلوب من السيسي عقدها وزيادة أسعارها أيضاً، مقابل استمرار الضغوط الرسمية في إطارها الحالي، بما في ذلك قضية ريجيني، من دون امتداد الأمر إلى اتخاذ إجراءات عقابية على الصعيد الإيطالي أو الأوروبي، سواء بوقف التسليح والقروض أو خفض المساعدات المالية والمعونات في مجالات مختلفة.

متابعة

# واشنطن تكسر جمود مفاوضات الترسيم بين لبنان وإسرائيل

حرّكت الوساطة الأميركية الجمود الحاصل في ملف التفاوض بين لبنان وإسرائيل حول ترسيم الحدود البحرية، بهدف الإبقاء على التهدئة

بيروت ـ **رينا الجهّال**

يبدو أن الولايات المتحدة تمكنت من إحداث خرق على مستوى المفاوضات التقنية غير المباشرة حول ترسيم الحدود البحرية بين لبنان والاحتلال الإسرائيلي، مع اتجاه إلى استئنافها الأسبوع المقبل، بعد تعليقها لأكثر من ستة أشهر. وأكد مصدرٌ رفيعٌ في قيادة الجيش اللبناني، لـ«العربي الجديد»، أنّ لبنان تبلغ بوجود عمل جدّي بادر إليه الوسيط الأميركي في الملف، لاستئناف المفاوضات التي توقّفت عند الجولة الرابعة في 11 نوفمبر/ تشرين الثاني 2020، بيد أن المسألة لم تُحسم بشكل نهائي، ولا سيما لناحية التاريخ والتوقيت اللذين لم يصر إلى تحديدهما بعد. كما توقع مصدران لبنانيان رسميان، في حديث لوكالة «رويترز»، استئناف المحادثات بين لبنان ودولة الاحتلال بشأن الخلاف حول حدودهما البحرية الأسبوع المقبل. وقال مسؤول لبناني للوكالة، إن الجانب الأميركي أخطر لبنان بأن المحادثات ستستأنف يوم الإثنين المقبل، فيما ذكر المسؤول اللبناني الثاني أن استئناف المحادثات سيتزامن مع زيارة الوسيط الأميركي جون دروشر، المقرر أن يصل إلى لبنان في يوم لم يتحدد بعد من الأسبوع المقبل.

واستبدلت الجولة الخامسة، التي كانت محددة في 2 ديسمبر/ كانون الأول الماضي، بلقاء مستقل ثنائي، أي بين لبنان والوسيط الأميركي من جهة، وآخر مماثل بين الجانبين الأميركي والإسرائيلي. وحصلت محاولات ومشاورات عدة لاستئناف المفاوضات قادتها الولايات المتحدة، إضافة إلى لقاءات بين الرئيس اللبناني ميشال عون والوفد اللبناني المفاوض برئاسة العميد الركن الطيار بسام ياسين، تحضيراً للجولات المقبلة، بيد أنّ التوقف ظلّ سيّد المشهد نظراً للخلافات العميقة في مواقف الطرفين، وتمسك الجانب الإسرائيلي برفضه المساحة التي يطالب بها لبنان، والتي تتجاوز الـ860 كيلومتراً مربعاً، واعتباره أن الوفد اللبناني يغيّر في مواقفه إلى حدّ الاستفزاز.

وكسرت زيارة مساعد وزير الخارجية الأميركي للشؤون السياسية ديفيد هيل الأخيرة إلى لبنان، والتي جرت في 15 إبريل/ نيسان الحالي، الجمود الحاصل، وأعلن هيل صراحة خلال لقائه عون استعداد واشنطن لتسهيل هذه المفاوضات، والإتيان بخبراء للمساعدة في هذا الملف. في المقابل، لم يطرأ أي تطور بعد على صعيد تعديل المرسوم 6433 حول تحديد حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة اللبنانية، وفق ما أكدت مصادر الرئاسة اللبنانية لـ«العربي الجديد»، حيث إن عون لم يوقع عليه بعد. وكما بات معروفاً، فإنّ هذا التعديل من شأنه أن يصحّح حدود لبنان البحرية، بحيث ينتهي الخط الجنوبي عند نقطة 29 التي ستتحول إلى نقطة التفاوض بدلاً من النقطة 23 قبل التعديل، ما يضيف 1430 كيلومتراً مربعاً إلى المساحة السابقة التي كان الخط 23 قد فرضها. وقال مكتب وزير الطاقة الإسرائيلي يوفال شتاينتز إن إسرائيل تدرس استئناف المحادثات غير المباشرة، لكن «استناداً إلى المنطقة المعروفة المتنازع عليها».

> يزور الوسيط الأميركي جون دروشر لبنان الأسبوع المقبل

ووضع عدم توقيع عون تعديل المرسوم في إطارين، الأول قانوني ودستوري، والثاني سياسي بحت، وهو الاحتمال الأكثر تناقلاً في الأوساط السياسية، بحيث يُتّهم الرئيس اللبناني، ولا سيما من قبل معارضيه، بأن رفضه التوقيع أتى قبل وصول هيل إلى لبنان بساعات، وهو تقصّد ذلك، علّه يستخدم الملف في إطار تسوية أو صفقة ثنائية تعيد إصلاح العلاقات بينه وبين واشنطن، وخصوصاً مع صهره المعاقب أميركياً وشبه المعزول دولياً، رئيس «التيار الوطني الحر» النائب جبران باسيل.

وفي حديث مع «العربي الجديد»، أوضح العميد اللبناني المتقاعد خليل الحلو أنّه علمَ «من قنوات مستقلة ومطلعة على الملف أن إسرائيل غير مهتمة بالمفاوضات ومواصلة الاتفاق مع لبنان، وهي ستقوم بما تراه مناسباً بالنسبة لها». وأشار الحلو إلى أن «الحديث عن استئناف المفاوضات أتى بعد جولة الموفد الأميركي، حيث إن الأميركيين يريدون الإبقاء على مسار التهدئة». واعتبر أن «توقيع تعديل المرسوم من عدمه ليس بالمسألة التي قد تؤثر على المفاوضات، لأن كل المستندات الموقعة والدولية تسمح للبنان بأن يطالب بحقوقه لو بعد مائة عام، وبالتالي بمساحة أكبر»، مستبعداً الوصول إلى أي نتيجة «على الرغم من الضغط الأميركي». وحول رفض عون التوقيع، رأى الحلو أن «هناك جدلية قانونية في ما خصّ التوقيع قد لا تنتهي كحال غالبية الملفات والاستحقاقات»، أسفاً «لإدخال ملف تقني علمي بحت بالزواريب السياسية الضيقة».

بالحي استئناف المفاوضات بعد جولة هيل (الأناضول)

شرق غرب

### فرنسا تعاقب عسكريين وقّعوا مقالاً

أعلن رئيس أركان الجيوش الفرنسية فرانسوا لوكوانتر، أمس الخميس، أن الجنود الفرنسيين الذين وقّعوا مقالاً مثيراً للجدل يدين «تفكك» فرنسا، معرّضون للطرد أو لعقوبات تأديبية. وقال لوكوانتر، في تصريح لصحيفة «لو باريزيان»، إن الجنرالات الـ18 من «القسم الثاني» - على وشك التقاعد، لكن يمكن استدعاؤهم بعد ذلك - الذين وقّعوا العريضة، «معرضون للشطب، أي للإحالة على التقاعد الإجباري». وأضاف «كل هؤلاء الضباط سيمثلون أمام مجلس عسكري أعلى. وفي نهاية هذا الإجراء، فإن رئيس الجمهورية هو الذي يوقع مرسوم الشطب».
(فرانس برس)

### روسيا تعيد قواتها من الحدود الأوكرانية

أعلن الجيش الروسي، أمس الخميس، أن قواته عادت إلى قواعدها الدائمة بعد الانتهاء من تدريبات مكثفة بالقرب من أوكرانيا أثارت قلق الدول الغربية. وقال رئيس هيئة الأركان العامة للجيش الجنرال فاليري غيراسيموف، إن أكثر من 300 ألف جندي، أي ما يقرب من ثلث أفراد الجيش البالغ عددهم مليون جندي، شاركوا في التدريبات في وقت سابق من هذا الشهر.
(أسوشييتد برس)

### قرغيزستان «تسيطر» على مركز حدودي من طاجيكستان

أعلنت قرغيزستان، أمس الخميس، أنها سيطرت على نقطة حدودية طاجيكية خلال مواجهات عنيفة، خلّفت قتيلاً على الأقل و18 جريحاً في منطقة متنازع عليها على الحدود بين الدولتين الواقعتين في آسيا الوسطى. وقال مجلس الأمن القومي القرغيزي، في بيان، إن قوات خاصة سيطرت على الموقع، ردّاً على قصف نفذته القوات الطاجيكية وتسبب باندلاع حريق في نقطة حدودية تسيطر عليها قرغيزستان.
(فرانس برس)

الغلاف

أتمّ جو بايدن 100 يوم من عهده بأقل الخسائر الممكنة، وبصدى إيجابي في الداخل ولدى الحلفاء، مع تنشيط الدبلوماسية الأميركية والعودة عن سياسة الانكفاء، فيما يهدف إلى التفرغ للصين

# مائة يوم على عهد بايدن

## رئاسة نشطة لإنقاذ دولة «مُنهكة»

واشنطن ـ العربي الجديد

يُقال إن الحكم على أداء الرؤساء الأميركيين الجدد، بعد مضي مائة يوم من عهدهم، تقليد جاء صدفةً، حين أضطر الرئيس فرانكلين روزفلت، فور وصوله إلى البيت الأبيض في العام 1933، إلى مواجهة «الكساد الكبير» بسلسلة من القرارات التنفيذية «الارتجالية»، امتدت لمائة يوم، لإخراج الولايات المتحدة من الأزمة الاقتصادية والمصرفية وإعادة الرخاء إلى أمّة قلقة. منذ ذلك التاريخ، انسحب اختبار المائة يوم على الرؤساء اللاحقين، وصولاً إلى أخيرهم ستّاً لدى تبوئه السلطة، جو بايدن، ولكن ليس بالكثير من الارتجال، كما حصل منذ 90 عاماً. ويُشبه كثيرون الرئيس الديمقراطي الحالي، بروزفلت نفسه، لجهة التحديات التي كانت بانتظاره منذ أن فاز على دونالد ترامب في 3 نوفمبر/تشرين الثاني الماضي. وإذا كانت «الإيجابية» هي الكلمة الطاغية على أداء هذا السياسي الديمقراطي المخضرم، المبتعد كثيراً عن الضجيج والضوء، مقارنة بسلفه، خصوصاً لجهة استطلاعات الرأي الأميركية التي تؤكد حجم الرضا العام عن تعامله مع الأزمات الملحّة، وعلى رأسها وباء كورونا، فإن تشريح سياسة بايدن الداخلية والخارجية، تتفاوت النظرة إليها، بحجم المتغيرات الكثيرة والسريعة التي طرأت، منذ مغادرته البيت الأبيض، قبل 4 سنوات، حين كان نائباً لباراك أوباما. ويسري التفاوت، في الداخل، على الانقسام الكبير الحاصل، حيث بات لزاماً على أيّ رئيس إرضاء أطراف كثر، من التقدميين في الحزب الديمقراطي، إلى أقصى اليمين الذي يصف طروحات الحزب الأزرق بـ«الاشتراكية»، وفي الخارج، حيث أصبح للحلفاء، كما للخصوم، نظرة مختلفة في كيفية التعاطي مع أميركا العظمى.

ويبلغ عهد جو بايدن، المائة يوم، برقم قياسي من القرارات التنفيذية (أكثر من 60)، وهو رقم لم يبلغه أيّ رئيس أميركي في العهد الحديث، أقلّه في الأشهر الثلاثة الأولى من حكمه. ويدلّ ذلك على حجم الأولوية التي يبديها بايدن، للتراجع سريعاً عن قرارات كانت اتخذتها الإدارة السابقة، تشمل نواحي مختلفة، من العودة إلى الانخراط في المنظمات الدولية التي انسحب منها دونالد ترامب، والانقلاب على قرارات الأخير بفرض حظر على دخول مواطنين من دول مسلمة، وإنهاء السياسة المتشددة على الحدود، ووقف بناء الجدار مع المكسيك، وإلغاء مشروع خطّ أنابيب النفط «كيستون إكس إل»، وصولاً إلى مواجهة الأفعال «الخبيثة» لروسيا. إلا أن معظم القرارات التي صدرت بأوامر تنفيذية، لتجنب الكونغرس المنقسم، تدور في فلك كورونا، وهي الكارثة الصحية التي ورثها الرئيس بعدما خيّمت على العام الأخير من عهد ترامب، ولعبت دورها في إسقاطه في الانتخابات.

### ترويج لإنجازات وهمية؟

هكذا، وتحت شعار «إعادة بناء أميركا بشكل أفضل»، يسير بايدن وفق خطّة مدروسة، لإعادة إنعاش اقتصاد الولايات المتحدة إثر أزمة كورونا، مستمداً الدفع القوي من نجاح حملة التلقيح للأميركيين، وتمرير خطة التحفيز الاقتصادي، مع مشروع اقتصادي طموح لتقديم تسهيلات أكبر للطبقة الوسطى، وزيادة الضرائب على الأغنياء. وتتطلب العديد من خطط بايدن، الترويج لها في الكونغرس المنقسم، حيث يحظى الديمقراطيون بأغلبية غير مريحة، وتنتظرهم انتخابات نصفية صعبة بعد عامين. وفي خطاب المائة يوم، أول من أمس الأربعاء، عبّر بايدن أمام الكونغرس، عن رغبته في الإصلاح، وعرض خطته «مشروع من أجل العائلات الأميركية»، التي تبلغ قيمتها حوالي ألفي مليار دولار وينوي تمويلها من زيادة الضرائب، متحدثاً عن «دولة في أزمة» حين تولى السلطة. وقال إنه «بعد مائة يوم، أستطيع أن أقول للبلاد إن أميركا تمضي قدماً من جديد»، كما دعا إلى تبني مشروع واسع لإصلاح الشرطة. أما على الجبهة الدبلوماسية، فاكد موقفه الحازم حيال بكين وموسكو، لكنه شدّد في الوقت ذاته على استعداده للحوار. وإذ لفت إلى أنه «لا يسعى للنزاع مع الصين»، أضاف أنه «مستعد للدفاع عن المصالح الأميركية في كلّ المجالات».

وللحصول على تأييد جمهوري، أبقى بايدن على سلسلة قرارات متعلقة بالقيود التجارية، لاسيما مع الصين، للحفاظ على مكتسبات العمّال الأميركيين. وواجه بايدن، منذ أيامه الأولى في البيت الأبيض، أزمة تدفّق المهاجرين على الحدود مع المكسيك، فيما تمسك بوقف بناء جدار ترامب المثير للجدل. وعلى الرغم من تسويقه لعهده، كمُطلق للحرب على العنصرية وللامساواة، وإعادة القوات الأميركية من حروبها الخارجية الطويلة، إلا أن فريقاً يتسع لدى الديمقراطيين، من الجناح التقدمي، لا يزال ينتظر منه الكثير على صعيد إصلاح الشرطة، وتقليص الفجوات بين الأميركيين، ومحاربة العنصرية، وحلّ معضلة السلاح الفردي، وإنهاء الانخراط العسكري الأميركي والمكلف في الخارج.

### عودة أميركا

ومن هذا الباب الأخير، أطلّت أولى إنجازات بايدن في الخارج، وعلى غير ما كان متوقعاً، لعب الرئيس الأميركي بالكامل الورقة الداخلية، ورغبة الأميركيين الجامعة، لتمرير انسحاب كامل لقوات بلاده من إحدى أطول حروب الولايات المتحدة التي تخوضها مع حلفائها، في أفغانستان، عبر تأجيل بسيط حتى سبتمبر/أيلول المقبل، لخطة سلفه للانسحاب النهائي من هذا البلد، والتي كان ينوي تنفيذها بحلول مايو/أيار. وإذا كان هذا القرار يترك الباب مفتوحاً في أفغانستان، لتغيير موازين القوى داخل هذا البلد، وتأثير الدول المجاورة عليه، إلا أن دوافع بايدن جمعت بين متطلبات إرضاء شريحة واسعة من الأميركيين، وبين ضرورة التفرغ للصين، المضاهية في سياسة أكثر تنافسية، والتي ترى فيها الولايات المتحدة نقيضاً للنظام الليبرالي الحرّ الذي تريد العودة لقيادته. ويؤمن جو بايدن، بأن الولايات المتحدة، قادرة على العودة لقيادة العالم «الديمقراطي». وينتظر ذلك اختبار لقائه بزعماء دول مجموعة السبع الكبرى، في يونيو/حزيران المقبل، في بريطانيا، وعزمه الدعوة إلى قمة حول «الديمقراطية» في الصيف المقبل، وهي «الديمقراطية» التي أصيبت بخضّة كبيرة في عهد ترامب، وضربة قوية حين شاهد العالم بأسره حادثة اقتحام مقر الكونغرس الأميركي في 6 يناير/كانون الثاني الماضي، من قبل أنصار الأخير، في محاولة لانقلاب على نتائج الانتخابات. و«إيجابي» سيقول مسؤولون أميركيون آخرون، إنه خلال المائة يوم من عهد بايدن، «تمّ تنسيق العقوبات على روسيا»، مضيفاً أنه «بالنسبة إلى إيران، وهي إحدى المسائل الأكثر تعقيداً، فإن الاتحاد الأوروبي واثق من أن اتفاقاً سيتم التوصل إليه في النهاية». وفيما يتحدث المسؤولون الأوروبيون عن سياسة أميركية خارجية غير واضحة

عودة أميركا وإعادة بنائها شعارا سياسة بايدن (جرو الخرير/Getty)

حقّقت إدارة بايدن إنجازاً على صعيد مواجهة كورونا

مرّر بايدن انسحاباً كاملاً لقوات بلاده من أفغانستان

### انتقاد صيني

قال المتحدث باسم وزارة الدفاع الصينية، وو تشيان، أمس الخميس، إن نشاط السفن العسكرية وطائرات الحراقبة الاميركية الموجهة نحو الصين زاد إلى حد كبير في ظل إدارة الرئيس جو بايدن. وأشار وو، الى ان «الولايات المتحدة ترسل بشكل متكرر سفنا وطائرات للعمل في البحار والمجال الجوي بالقرب من الصين، ما يعزز الحشد العسكري ويهدد السلام والاستقرار الاقليميين»، منتقدا تحركات تايوان لتعزيز مراقبة حركة الطائرات الصينية.

الآمال، لاسيما مع الحلفاء الأوروبيين، الذين تأخرت مشورتهم في ما خصّ الانسحاب من أفغانستان، حيث استبدل التشاور للانسحاب بـ«التنسيق لانسحاب متزامن»، كما أن اختلافات غير هامشية، تطغى بين المقاربتين الأميركية والأوروبية، للتعاطي مع الصين، الشريك التجاري الأول لأوروبا، وكذلك مع روسيا، على الرغم من كمّ العقوبات المشتركة المتدفقة على نظام فلاديمير بوتين، خلال المائة يوم الأولى من عهد بايدن. وعلى الرغم من تخفيف إدارة الأخير للكثير من القيود التي فرضها ترامب للتبادل التجاري مع الاتحاد الأوروبي، كبادرة حسن نيّة، بالإضافة إلى العودة عن قرار سحب الجنود الأميركيين من ألمانيا، إلا أن ملفي الصين وروسيا، لا يزالان ينتظران الكثير من المطبات الصعبة بين البلدين، ومنها ملف «سيل الشمال 2» لتدفق الغاز إلى أوروبا، والذي تتمسك به ألمانيا مع روسيا، على الرغم من الموانع الأميركية، والعقدة الأوكرانية التي عادت إلى الواجهة، ويوليها بايدن أهمية كبيرة. كما أن بعض دول الاتحاد الأوروبي ترغب برؤية سياسة أميركية أكثر تشدداً مع دول لها علاقة متوترة معها، كتركيا، وانخراط أميركي أكبر عسكرياً وأمنياً في أفريقيا.

وعلاوة على ذلك، لا يزال شبح ترامب يظلّل العلاقة الأميركية مع الدول الحليفة التقليدية. ويقول مسؤول أوروبي كبير، قلقين من احتمال ترشح ترامب أو وزير خارجيته مايك بومبيو للرئاسة في العام 2024 والفوز بها، ما يعني إمكانية عودة الولايات المتحدة لسياسة الانعزال». على الرغم من ذلك، فإن الشعور العام في بروكسل «إيجابي». ويقول مسؤولون أميركيون آخرون، إنه خلال المائة يوم من عهد بايدن، «تمّ تنسيق العقوبات على روسيا»، مضيفاً أنه «بالنسبة إلى إيران، وهي إحدى المسائل الأكثر تعقيداً، فإن الاتحاد الأوروبي واثق من أن اتفاقاً سيتم التوصل إليه في النهاية». وفيما يتحدث المسؤولون الأوروبيون عن سياسة أميركية خارجية غير واضحة إلى الآن، تبدو السياسة الأميركية تجاه الصين الأكثر ثباتاً ووضوحاً. هذا الاتجاه أظهره بايدن من خلال أهم إنجاز له إلى الآن على هذا الصعيد، وهو اجتماع قمة لدول تحالف «كواد» (اليابان وأستراليا والهند والولايات المتحدة) للمرة الأولى، في رسالة ليكين، تضاف إليه رسائل تايوان، ومنها دعوة هذا البلد للمرة الأولى لحضور تنصيب الرئيس في البيت الأبيض، وإرسال وفد أميركي سياسي غير رسمي إلى تايوان، أو عبور مدمرة أميركية صاروخية موجهة عبر مضيق تايوان، في 4 فبراير/شباط الماضي.

وفي ظلّ الأولوية الصينية، سعى الرئيس الأميركي، الذي يروج لتبدية الدبلوماسية، خلال الأيام المائة الأولى من عهده، إلى تنظيف أدراج البيت الأبيض من ملفات خارجية عالقة، ومنها ملف التدخل الروسي في الانتخابات الأميركية، عبر فرض العقوبات، وكذلك قضية مقتل الصحافي السعودي جمال خاشقجي في قنصلية بلاده في إسطنبول، والذي يتّهم ولي العهد السعودي محمد بن سلمان، بإصدار الأمر له، كما أكدت الاستخبارات الأميركية. وحاول بايدن التمايز عن سلفه، وإبداء سياسة أقل حماسة تجاه ولي عهد المملكة، عبر التشديد على ملف حقوق الإنسان، وحيث تقود الدبلوماسية الأميركية جهوداً مكثفة خلف الكواليس لإنهاء حرب اليمن ووقف تسليحها. وإذا كان ذلك يسري بالتوازي مع مفاوضات الملف النووي الإيراني، فإن مقاربة الإدارة الأميركية للملف العراقي، تبدو مختلفة، حيث تميل إلى عهد جورج بوش الابن، من حيث الأهمية الاستراتيجية للوجود الأميركي العسكري والسياسي في هذا البلد.

وإذا كان رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي هو أول مسؤول عربي يتصل به بايدن بعد توليه السلطة، فإن الأخير تاخر كثيراً في الاتصال برئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، حيث يخيّم التوتر على العلاقة بين البلدين، مقارنة بالامتيازات التي حظي بها اليمين الإسرائيلي في عهد ترامب. ويدور الخلاف، تحديداً خلال المائة يوم من عهد الرئيس الأميركي، حول الملف الإيراني، فيما كرّست «إنجازات ترامب» لانفتاح والتطبيع الإسرائيلي مع دول عربية، وبنود «صفقة القرن» لتصفية القضية الفلسطينية، أساساً لمقاربة أميركية مختلفة للملف، تبدو الإدارة الأميركية الديمقراطية، غير معنية حالياً بمراجعتها، على الرغم من قرارات رمزية بإعادة العلاقة مع منظمة التحرير، أو المساعدات لوكالة «أونروا».

خلال المائة يوم من عهده، يقول بايدن، في المراجعة الانتقالية لدليل الأمن القومي الأميركي، إن التحديات الحالية «مخيفة جداً»، لكن أميركا «ليست خائفة». ويرى مراقبون كثر، أن بايدن تمكن من تفادي «الزلّات أو الأخطاء القاتلة» التي قام بها العديد من أسلافه خلال المائة يوم الأولى من عهودهم. إلا أن تحديات كبرى لا تزال تنتظر الرئيس الأميركي، لاستعادة سمعة أميركا وتفوقها الاقتصادي والعسكري في الخارج، الذين يقودان قاطرة النموذج الليبرالي الحرّ في العالم. وهي تحديات أثبتت هذه الأيام المائة، أن بايدن يقاربها كثيراً من منظور الداخل.

تقرير

# إثبات ذات قبل العودة

## ترامب «المواطن» يتحضّر لدور سياسي مستقبلي

يمهّد الرئيس الأميركي السابق، دونالد ترامب، للعودة إلى الواجهة السياسية، انطلاقاً من محاولته الإمساك بقواعد الحزب الجمهوري، ويستعدّ لتنظيم مسيرات ضخمة، بدءاً من شهر مايو/ أيار المقبل، في المقابل، تستمرّ التحديات التي يواجهها، وأبرزها التحقيقات التي تطاول ملفاته المالية

واشنطن ـ العربي الجديد

لا يشبه الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب أياً من سابقيه، خصوصاً في زمن ما بعد الحرب العالمية الثانية (1939 ـ 1945)، وربما لن يشبه أياً من اللاحقين أيضاً. شخصيته المغايرة لكل سلوكات الرؤساء الأميركيين، تؤكد أنه لن ينصرف إلى نشر كتاب عن ولايته الرئاسية، ولا إلى رعاية احتفالات لجمعيات خيرية وحضور حفلات موسيقية كلاسيكية. لا يرغب في أن يكون بعده عن الساحة السياسية نهائياً. يومياته في منتجع «مارالاغو» في فلوريدا، تشي بالكثير، فبين قضائه وقتاً في لعب الغولف، وياضته المفضلة، وقبل العشاء الذي يبدأ عند الساعة 7,30 مساء، يلتقي ترامب العديد من أركان الحزب الجمهوري، فارضاً نفسه صانعاً للملوك، بعدما امتنع عن تشكيل حزب خاص به منذ فترة. الرجل واضح في عزمه على إمكانية تحقيق عودة سياسية، يريدها مظفّرة في الانتخابات النصفية للكونغرس، المقررة في أواخر عام 2022. يدرك ترامب أن وجوده المنبثق من شخصيته الجدلية وشعبويته وعنصريته وتطرفه وفضائحه المتعددة، المتوّجة باقتحام أنصاره مقرّ الكونغرس في مبنى «كابيتول هيل» في 6 يناير/ كانون الثاني الماضي، تتيح له المجال للبقاء على قيد الحياة سياسياً، أقلّه حتى انتهاء ولاية الرئيس جو بايدن، في عام 2024. وعندما ساله الإعلامي في قناة «فوكس نيوز» شون هانيتي، مطلع الشهر الحالي، عما إذا كان يخطّط للترشح للرئاسة في عام 2024، أجاب ترامب: «إنني أنظر إلى الأمر بجدية بالغة وأكثر». وأضاف: «من وجهة نظر قانونية، لا أريد أن أتحدث عن ذلك، فهذا مبكر جداً».

لم يكن السادس من يناير الماضي مجرّد يوم عادي، بل كان مفصلياً من نواحٍ عدة، انطلاقاً من الانعكاس السلبي للاقتحام على ترامب ومحاولاته نقض نتائج الانتخابات الرئاسية، التي جرت في 3 نوفمبر/ تشرين الثاني، وسقوط نظريات المؤامرة التي حاكها مع أنصاره حول «سرقة الانتخابات منه»، خصوصاً في الولايات المتأرجحة، وعلى رأسها جورجيا. وأدى ذلك إلى بدء الحرب على الرئيس السابق، فتخلى عنه نائبه مايك بنس، وتعرّض للعزل مرتين، مرتين، رغم نجاته في مجلس الشيوخ في المرتين، وحُرم من حسابه على «تويتر»، بالإضافة إلى بدء التحقيقات في شأن ملفاته المالية، واحتمال قيامه بالتهرب الضريبي والاحتيال المصرفي. ويُفترض أن يكون الوضع الحالي لترامب مؤشراً على إنهاء نفوذه بالكامل، وإطاحة حظوظه في أي عودة رئاسية. مع العلم أن شعبية ابن نيويورك ما زالت مرتفعة بين قواعد الحزب الجمهوري، بل يصرّ أنه حصل على تأييد أكثر من 75 مليون شخص في الرئاسيات. ومنذ 20 يناير الماضي، تاريخ تسلّم بايدن رئاسة الولايات المتحدة، يعيش ترامب في «مارالاغو»، مطلقاً سلسلة من البيانات ومعلقاً على قضايا مثل الهجرة، كما يعزّز حضوره داخل صفوف حزبه، الذي «فشل» في دعمه بشأن عمليات «التزوير» في انتخابات الرئاسة، وفقاً له. وعلى الرغم من حظره في موقع «تويتر»، عاد ترامب للظهور مرة أخرى على قناة «فوكس نيوز»، الأسبوع الماضي، فقدّم مقابلة مليئة بالمظالم، مشتكياً من أنه تمت محاكمته في الكونغرس على الرغم من عدم «ارتكاب أي خطأ». وفي غضون ذلك، يتوافد الجمهوريون على مارالاغو لطلب مشورته أو تأييده. ومع أنه حاول الاستعانة بشخصيات جمهورية، من أجل متابعة رئاسة بايدن واقتفاء أخطائه، إلا أن كثيرين اعتبروا أن سلوكه لن يكون مفيداً. ومع تطلعه للعودة الرئاسية في عام 2024، مرشحاً عن الحزب الجمهوري، إلا أن بعض المتنافسين لهذه الرئاسيات باشروا وضع أسس حملاتهم المحتملة مع ظهورهم في الولايات التي ستؤدي دوراً حاسماً في الانتخابات التمهيدية والعامة للرئاسة الجمهورية. في السباق، سيلقى نائب الرئيس السابق مايك بنس أول خطاب عام له منذ ترك منصبه، في كارولاينا الجنوبية، قريباً. كما ظهر وزير الخارجية السابق مايك بومبيو، الذي زار ولاية أيوا في مارس/ آذار، في حفل افتراضي لجمع التبرعات، الشهر الماضي، لجمهوريي ولاية نيو هامبشاير. كما أنه من المقرر أن يظهر كل من حاكم ولاية فلوريدا رون دي سانتيس والسفيرة الأميركية السابقة لدى الأمم المتحدة نيكي هايلي في بنسلفانيا وأيوا على التوالي في الشهرين المقبلين. بدورهم سيقوم سيناتور فلوريدا ريك سكوت وسيناتور أركنساس توم كوتون وسيناتور كارولاينا الجنوبية تيم سكوت بزيارة أيوا، في مؤشر على نواياهم الرئاسية.

الأهم هو كشف مساعدين لترامب لقناة «سي أن أن»، أول من أمس الأربعاء، أنه ينوي تنظيم مسيرات بعنوان «إجعلوا أميركا عظيمة مرة أخرى»، بدءاً من مطلع شهر مايو/ أيار المقبل. ولم يتم تحديد الخدمات اللوجستية للتجمعات، لكن الرئيس السابق سيستخدم العناصر نفسها التي شاركت في حملته الانتخابية العام الماضي. وأفاد أحد المصادر بأن «الأمر سيكون مختلفاً». وتتساءل الباحثة المتخصصة في الشؤون الأميركية في معهد «بروكينغز» إيلين كامارك: «هل هو مجرد فصيل في الحزب الجمهوري أم أنه قوة مهيمنة؟». وتضع كامارك مع زملاء لها سلسلة من المعارك التمهيدية نصب أعينهم لقياس مدى نفوذ ترامب قبل أي استحقاق رئاسي. وسيكون أول اختبار في الدائرة السادسة للكونغرس في ولاية تكساس، يوم السبت المقبل، حيث ستجري انتخابات خاصة لملء مقعد الجمهوري في مجلس النواب رون رايت، الذي توفي في فبراير/ شباط الماضي. وقد أيّد ترامب سوزا رايت، أرملة رايت. وتشير كامارك إلى أنه في حال خسارة ترامب الانتخابات التمهيدية، فإن «السياسيين سيعتقدون أنه ربما ليس مخيفاً للغاية في نهاية المطاف، لكن إذا فاز بها، فسيكون قوة لا يستهان بها».

ولم يشعر الرئيس الأميركي السابق قط بالحرج من السجالات السياسية، بل تعهّد أيضاً بتأييد مرشح جمهوري يشكل تهديداً سياسياً مستقبلياً لعضو مجلس النواب ليز تشيني، ابنة نائب الرئيس الأسبق ديك تشيني، التي صوّتت لعزله مطلع العام الحالي. وحذرت تشيني زملاءها من تبني «عبادة الشخصية» لا سيما بعد اقتحام 6 يناير. وفي وقت سابق من الشهر الحالي، قالت لشبكة «فوكس نيوز»، إنها «لن» تدعم ترامب إذا كان مرشح الحزب لانتخابات الرئاسة في 2024.

ويوم الجمعة الماضي، ألقت عضو الكونغرس مارغوري تايلور غرين خطاباً داعماً لترامب، عشية افتتاح الحزب الجمهوري مؤتمره الأول منذ انتهاء عهد الرئيس الـ45. وبعدما انتقدت عدم دعوة ترامب للمؤتمر، اعتبرت أنه كان محقاً في إطلاق الاتهامات حول تزوير الانتخابات. وتوجّهت للحشد بالقول: «شكراً لكم على البقاء أوفياء لرئيسنا دونالد ترامب»، مضيفة أنه «لا يزال يتعين علينا أن نجعل أميركا عظيمة مجدداً». وتعد غرين واحدة من أكثر أعضاء الكونغرس دعماً لنهج ترامب السياسي. وتبدو حريصة مع آخرين يشاطرونها أفكارها على التسويق لترامب نفسه أو لمؤيد له، مثل دي سانتيس أو السناتور جوش هاولي من ميزوري، كمرشح للحزب لانتخابات الرئاسة في 2024.

وبموازاة حصوله على تأييد غالبية قواعد الحزب الجمهوري، لا يزال ترامب يُبدي رأيه في الملفات الخارجية، بالجدلية نفسها التي كان عليها في عهده. فقد اتهم، يوم الجمعة الماضي، الرئيس الكوري الجنوبي مون جاي إن بـ«جلب الولايات المتحدة، مشدّداً على صداقته المفترضة مع زعيم كوريا الشمالية كيم جونغ أون. وقال: «كيم جونغ أون، الذي تعرفت إليه، وأحببته، في ظلّ أصعب الظروف، لم يحترم يوماً الرئيس الحالي لكوريا الجنوبية مون جاي إن». وأضاف أن «الرئيس مون كان ضعيفاً كقائد وكمفاوض، إلا عندما يتعلق الأمر بالنهب العسكري المستمر والطويل الأمد للولايات المتحدة»، مؤكداً أنه «تمت معاملتنا كمحفى لعقود، ومع ذلك تمكنت من جعلهم يدفعون مليارات الدولارات الإضافية مقابل الحماية والخدمات العسكرية التي نقدمها». وتطرق ترامب إلى تعامل إدارة بايدن مع ملف شبه الجزيرة الكورية، بالقول إن الإدارة الحالية «لن تطلب حتى المليارات الإضافية التي وافقت كوريا الجنوبية على دفعها لنا».

ومع أنه أيّد بايدن في الانسحاب من أفغانستان، إلا أنه انتقد تحديد 11 سبتمبر/ أيلول المقبل موعداً نهائياً لخروج آخر جندي أميركي من هناك. وتمنى في 18 إبريل/ نيسان الحالي: «ألا يستخدم جو بايدن 11 سبتمبر موعداً لسحب قواتنا من أفغانستان، لسببين: أولاً، يمكننا وينبغي علينا الخروج في وقت أبكر. 19 عاماً كافية، في الواقع، هو وقت طويل جداً. أما السبب الثاني فهو أن 11 سبتمبر يمثل حدثاً حزيناً للغاية وفترة زمنية لبلدنا، ويجب أن يظل يوماً للتأمل والذكرى تكريماً لتلك النفوس العظيمة التي فقدناها».

يستعد ترامب للانتخابات النصفية في عام 2022 (هانديت نغان/فرانس برس)

### دهم شقة جولياني

دهمت الشرطة الفدرالية الأميركية، الأربعاء، شقة رودي جولياني (الصورة)، المحامي الشخصي السابق للرئيس السابق دونالد ترامب، في نيويورك، في إطار تحقيق حول أنشطته في أوكرانيا. ونقلت صحيفة «نيويورك تايمز» عن مصادر لم تكشفها أن المدّعين الفدراليين في مانهاتن صادروا «أجهزة إلكترونية»، خصوصاً هواتف. والمح أندرو، نجل جولياني، إلى أن المحققين تجاهلوا فرصاً سابقة لجهاز كمبيوتر يمتلكه هانتر، نجل الرئيس الحالي جو بايدن.

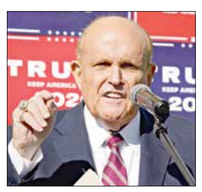

## غوتيريس يتعهد بمواصلة الضغط

# فشل مباحثات قبرص

**فشلت مباحثات قبرص، أمس الخميس، بعد ثلاثة أيام من المداولات، وسط إصرار الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس على تفعيلها بعد شهرين**

انتكست المفاوضات القبرصية، أمس الخميس، بعد ثلاثة أيام من المباحثات في جنيف السويسرية. وأعلن الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس أن القبارصة الأتراك واليونانيين فشلوا في إحراز تقدم في المحادثات غير الرسمية حول مستقبل الجزيرة المتوسطية. لكنه أضاف أن «المحادثات ستستمر، وأنا لا أستسلم». واستثمر الأمين العام للأمم المتحدة رأسماله السياسي في الإشراف على محادثات جنيف بهدف إعادة إطلاق المفاوضات الخاملة لإعادة توحيد قبرص. وقال غوتيريس إنه من المقرر عقد جولة جديدة من المحادثات غير الرسمية ربما في الشهرين أو الثلاثة أشهر المقبلة. وأضاف «الحقيقة أنه مع نهاية جهودنا، لم نجد بعد أرضية مشتركة كافية للسماح باستئناف المفاوضات الرسمية في ما يتعلق بتسوية مشكلة قبرص. لكنني لا أستسلم».

ولخّص مواقف الجانبين قائلاً: «يعتقد القبارصة الأتراك أن عقوداً من الجهود المبذولة لضمان اتحاد ثنائي المناطق قد استنفدت، وهم يستحقون الآن وضعاً دولياً متساوياً، مثل ذلك الذي تتمتع به حكومة نيقوسيا التي يديرها القبارصة اليونانيون في الجنوب. وذكر أن القبارصة اليونانيين تمسكوا بموقفهم من أجل اتحاد «يتمتع بالمساواة السياسية على أساس قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة». وقال «لكم أن تتخيلوا، لم يكن هذا الاجتماع سهلاً، وسأبلغ مجلس الأمن بالمواقف المختلفة التي اتخذت في الاجتماع».

ويصرّ القبارصة الأتراك على إبرام صفقة تقوم على دولتين منفصلتين، وهو ما يرفضه القبارصة اليونانيون باعتباره إضفاء الطابع الرسمي على التقسيم. وترأس المحادثات زعيم القبارصة الأتراك إرسين تتار، ورئيس قبرص المعترف بها دولياً نيكوس أناستاسيادس. كما حضر الاجتماع وزراء خارجية الدول الضامنة الثلاث لقبرص، وهي اليونان وتركيا وبريطانيا. والمحادثات الأخيرة أحدث محاولة من جانب الأمم المتحدة لتنشيط عملية السلام منذ انهيار المفاوضات عام 2017.

وأكد وزير الخارجية التركي مولود جاووش أوغلو، أمس، أن بلاده ستواصل بشكل قوي، دعم مقترح «شمال قبرص» بشأن «حل الدولتين المبني على المساواة في السيادة». وأضاف في مؤتمر صحافي مع تتار، بنهاية اجتماعات جنيف، أن نيقوسيا «لم تجلب رؤية جديدة لاجتماع جنيف بل كررت خطابها القديم». وأكد أن بلاده لن تقدم أي تنازلات حول استقلالية وسيادة ومساواة «جمهورية شمال قبرص» المعترف بها من جهة واحدة. أما تتار، فاعتبر في المؤتمر عينه، أن «انطلاق المحادثات الرسمية وفق شروط لا تعترف بالوضع المتساوي بين شطري الجزيرة، لا معنى له». ورأى أن «هدف الإدارة الرومية استمرار جمهورية قبرص وصهر الأتراك فيها عبر تغييرات دستورية».

وكانت المباحثات قد انعقدت بين يومي الثلاثاء والخميس الماضيين، ضمن مجموعة «5+1» المؤلفة من الدول الضامنة الثلاث (اليونان وتركيا وبريطانيا)، والفريقين القبرصيين، إضافة إلى الأمم المتحدة. ومنذ انهيار محادثات إعادة توحيد قبرص التي جرت برعاية الأمم المتحدة في سويسرا خلال يوليو/ تموز 2017، لم تجر أي مفاوضات رسمية بوساطة أممية لتسوية النزاع في الجزيرة.

غوتيريس يقترح جولة مباحثات جديدة بعد شهرين أو ثلاثة (فرانس برس)

### تركيا تصرّ على حل الدولتين في الجزيرة القبرصية

وانضمّت جمهورية قبرص عام 2004 إلى الاتحاد الأوروبي، الذي تنحصر مكتسباته بالشطر الجنوبي من الجزيرة الذي يقطنه قبارصة يونانيون وتحكمه سلطة هي الوحيدة المعترف بها من الأمم المتحدة. أما في الشمال، فلا تعترف سوى أنقرة بـ«جمهورية شمال قبرص». ونشر تتار وثيقة تقع في صفحتين سلّمها في وقت سابق إلى الأمين العام أنطونيو غوتيريس. وتضم هذه الوثيقة ستّ نقاط وتحمل عنوان «مقترحات قبرصية تركية من أجل اتفاق دائم». وتُطالب النقطة الأولى الأمين العام «بأخذ زمام المبادرة من أجل أن يتبنّى مجلس الأمن قراراً يضمن المساواة في المكانة الدولية وسيادة الطرفَين كأساس جديد لإقامة علاقة تعاون بين الدولتَين». وتُفصّل الوثيقة الخطوات التي تَلي تمرير هذا القرار في مجلس الأمن، وهو أمر غير مرجّح الحدوث، وتدعو إلى بدء مفاوضات «محدودة زمنياً» برعاية غوتيريس.

وركّزت المفاوضات «على العلاقة المستقبلية بين الدولتين المستقلّتين، وعلى الملكية والأمن وتعديلات الحدود، إضافة إلى العلاقات مع الاتحاد الأوروبي»، حسب ما جاء في النقطة الثانية من الوثيقة. وتدعم المفاوضات كلّ من «تركيا واليونان وبريطانيا، ومراقب من الاتحاد الأوروبي أيضاً إذا اقتضت الضرورة». وتقترح النقطتان 5 و6، على التوالي، اعترافاً متبادلاً بدعم من البلدان الثلاثة الضامنة، واستفتاءً في كلّ من الدولتين. وأكدت الأمم المتحدة عشية بدء المباحثات، أن التوقعات منخفضة في اجتماعات جنيف، وفقاً للمتحدث باسم غوتيريس ستيفان دوجاريك.

(الأناضول، أسوشييتد برس، رويترز)